# إضاءات حول النظام المالي الإسلامي في الجزائر

# Highlights of the Islamic Financial System in Algeria

**د. خلج آمنة[1]، أ.د. عبو عمر[2]**

**Khledj Amina[1], Abbou Amar[2]**

[1]المقاولاتية والتنمية المحلية في ولاية عين الدفلى (الجزائر)،جامعة خميس مليانة،

a.khledj@univ-dbkm.dz

[2] الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية (الجزائر)، جامعة الشلف،

a.abbou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/19 تاريخ القبول: 2024/06/20

**ملخص:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي الذي توسع استخدامه في عدد من الدول، ويظهر ذلك من خلال الإنتشار العالمي للبنوك الاسلامية وشركات التأمين التكافلي. كما نهدف أيضا إلى دراسة واقع النظام المالي الإسلامي في الجزائر، من خلال عرض واقع مؤشرات الصيرفة الإسلامية خاصة بعد فتح المجال للبنوك العمومية بإنشاء النوافذ الإسلامية، وواقع سوق التأمين التكافلي ومدى مساهمته في سوق التامين في الجزائر، وهذا بعد اصدار النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. والمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري2021 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي.

توصلت الدراسة إلى أهمية البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي على وجه التحديد في الجزائر في تعميم الخدمات المالية والمصرفية وكذا مساهمتها في استقطاب ولو الجزء الضئيل من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي.

**كلمات مفتاحية: النظام المالي الإسلامي؛ البنوك الاسلامية؛ شركات التأمين التكافلي؛ الجزائر**

**تصنيف JEL:G21- G24**

## *Abstract :*

Through this study, we aim to shed light on the Islamic financial system, the use of which has spread to a number of countries, as evidenced by the worldwide spread of Islamic banks and Takaful insurance companies. We also aim to study the reality of the Islamic financial system in Algeria, by presenting the reality of Islamic banking indicators, particularly after opening the way for public banks to establish Islamic windows, and the reality of the Takaful insurance market and the extent of its activities. Contribution to the insurance market in Algeria, and this after the publication of Regulation 20-02 specifying banking operations related to Islamic banking. Executive Decree 21-81 of 23 February 2021 sets out the terms and conditions for the practice of Takaful insurance.

The study concluded that Islamic banks and Takaful insurance companies, are specifically important in Algeria for the dissemination of financial and banking services, as is their contribution to attracting even a small proportion of the money circulating outside the formal financial sector.

***Keywords :*** **Islamic Financial System ; Islamic Banks ; Takaful Insurance Companies; Algeria**

***Jel Classification Codes : G21- G24***

**المؤلف المرسل: د.**خلج آمنة، **الإيميل:** a.khledj@univ-dbkm.dz

**مقدمة**

الواقع الإقتصادي بمتغيراته وحوادثه الطارئة يخضع لقانون الثبات النسبي وليس المطلق، وكنتيجة لذلك وجدت الأزمات المالية كمحصلة لما عرف بالعولمة المالية لتخلق نوعا من عدم الاستقرار في مؤشرات الأسواق المالية العامية، معلنة بذلك فشل الأنظمة الاقتصادية المعاصرة في تحيق كفاءة الإنتاج وعدالة توزيع الدخول. ويرجع ذلك إلى اعتمادها على سعر الفائدة كقاعدة أساسية.

ويعد النظام المالي الإسلامي معجزة ربانية جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء التي مصدرها القرآن الكريم وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم النظام المالي المناسب لتفادي الدورات الاقتصادية والأزمات المالية. فقد ازداد الإهتمام العالمي بالبحث حول موضوع النظام المالي الإسلامي بعدما أثبت نجاعته خلال الأزمة المالية 2008، حيث جعل العديد من الدول العربية والإسلامية تبحث عن تطوير نظامها المالي على أساس الشريعة الاسلامية. وعلى إثر ما سبق نطرح التساؤل التالي: **ما هو واقع النظام المالي الإسلامي في الجزائر؟**

واعتمادا على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمراد بالنظام المالي الإسلامي؟
- ماهي أهم مؤسسات النظام المالي الإسلامي؟
- فيما تتجلى تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر؟

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من أهمية النظام المالي الإسلامي الذي أصبحت مؤسساته تمثل عنصرا داعما في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي في الجزائر.

**أهداف الدراسة:** يمكن إيجاز أهداف الدراسة في غاية واحدة وهي تشخيص واقع النظام المالي الإسلامي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة أهم المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في الجزائر.

**منهج الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف والتحليل، وهذا بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح واقع النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

**أقسام الدراسة:** للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:

**المحور الأول:** مفهوم النظام المالي الإسلامي

**المحور الثاني:** مؤسسات النظام المالي الإسلامي

**المحور الثالث:** تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

## 1.مفهوم النظام المالي الإسلامي

يتكون النظام المالي الإسلامي من مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، والقائمة على أسس الشريعة الإسلامية.

**1.1 تعريف النظام المالي الإسلامي:** النظام المالي مصطلح مركب من جزأين؛ النظام والمال، ومن أجل استنباط تعريف شامل للنظام المالي الإسلامي، يجب أولا الإشارة إلى تعريف النظام والمال، وذلك على النحو التالي:

- **تعريف النظام: لغة:** الهدية والسيرة وليس لأمرهم نظام أي ليس له هدى ولا استقامة" (ابن منظور، 2003، صفحة 609). أما **اصطلاحا:** يعرف النظام بأنه مجموعة الهياكل والتنظيمات المترابطة، والمتناسقة والمنسجمة مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين.

- **تعريف المال: لغة:** "الأموال هي جمع كلمة مال، والمال عند العرب الذين نزل القرآن بألسنتهم: يشمل كل ما يرغب الناس في اقتنائه وامتلاكه من الأشياء، فالإبل مال، والبقر مال، والغنم مال، والضياع مال، والنخيل مال والذهب والفضة مال" (القرضاوي، 2005، صفحة 97) أما **اصطلاحا:** المال عند جمهور العلماء فهو" ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعا الانتفاع به في حال السعة والاختيار (مخلص، 2008، صفحة 11).

- **النظام المالي الإسلامي:** يعرف النظام المالي الإسلامي بأنه "مجموعة الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يتعلق بالأموال والملكية الخاصة وكيفية الحصول عليها وطرق ذلك، وكيفية التصرف فيها وبالمالية العامة وكيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة والمتعددة وكيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية (الكفراوي، 2006، صفحة 15)"، وهو بذلك يتكون من "الإيرادات والنفقات التي تحددها النصوص بالإضافة إلى كل ما تبينه وتحرمه تلك النصوص (قحط و حسن، 1992، صفحة 9)"، كما يعرف على أنه "مجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة، والتقنيات التي يتم من خلالها خلق وتبادل الأصول المالية. وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع للإستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع. (العجلوني، 2010، صفحة 257)"

**2.1 مرتكزات النظام المالي الإسلامي:** يبنى النظام المالي الإسلامي على سبعة أعمدة أساسية، تتمثل فيما يلي:

●**المال هو مال الله تعالى:**" المال في الواقع هو مال الله تعالى، هو منشئه وخالقه وهو واهبه ورازقه، ولهذا نبه القران على هذه الحقيقة الأصيلة إما بإضافة المال إلى مالكه الحقيقي وهو الله سبحانه كقوله " **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰكُم**" سورة البقرة الآية 254. ونحو ذلك من الآيات، وإما بيان وضع الإنسان في المال وهو وضع الوكيل أو المستخلف أو أمين الخزانة وفي هذا يقول تعالى: **وأنفقوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيه**" سورة الحديد الآية 7 وما يجدر التنويه له هو أن "الغرض من كل هذا التوجيه السامي هو عدم خروج المسلم عن الصراط المرسوم وهو يجمع بين مصلحته الشخصية في إطار مصلحة مجتمعه ومصلحة جماعة المسلمين كأعضاء في الأسرة الإسلامية" (النجار، 1968، صفحة 16).

●**تحريم اكتناز الأموال وادخارها:** والقصد من ذلك "ألا يبقى المال عديم الفائدة في خزنة بعيدا عن التداول وإنما حض على بذله في سبيل الله وأداء حقه وجعله متداولا بين الناس لتعم الفائدة منه وتعم المنفعة على الجميع" (مخلص، 2008، صفحة 19)، فالمال في الإسلام وسيلة لا غاية "حيث يعتبر المال وسيلة لإشباع احتياجات البشر في الحياة الدنيا. واتخاذ المال هدف لذاته مذموم ومكروه وذلك لما للإنسان من غريزة في حب جمع المال" (بورقبة ، 2019، صفحة 31) وقال تعالى:" **وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا**" سورة الفجر الآية 20.

● **تحريم التعامل بالربا:** في اللغة ربا الشيء يربو ربوا ورباءا زاد ونما، واربيته نميته، ومنه اخذ الربا حراما قال تعالى: **وما أتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله**" سورة الروم الآية 39. فالحرام كل قرض يؤخذ به أكثر منه أو تجريه منفعة فحرام (ابن منظور، 2003، صفحة 46).ويعرف الربا في الشرع بأنه "فضل خال عن عوض مشروط لأحد المتعاقدين ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 146) " وتكمن علة الربا في اتحاد الجنس مع الزيادة (عبد السميع، 2006، صفحة 18) سواء كانت هذه الزيادة ناشئة عن "ربا الفضل(الزيادة مجردة عن التأخير فلم يقابلها شيء)، أو ربا النسيئة(البيع لأجل) (الزيادة المذكورة في مقابلة تأخير الدفع) (يسرى محمود ، 2007، صفحة 140). وقد منع الإسلام الربا منعا باتا مهما كانت نسبته، وهو مال حرام قطعا ولا حق لأحد في ملكيته ويرد لأهله إن كانوا معروفين، لقوله تعالى:" **وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا**" سورة البقرة الآية 275. والحكمة من تحريم الربا تكمن في:

- "إقامة العدل بين طرفي التعامل حال استثمار رأس المال النقدي بمشاركة الغير، إذ يجعل كل من صاحب رأس المال النقدي والمضارب يتشاركان في احتمال الغرم مثلما يتشاركان في احتمال الغنم" ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 298)، فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**الخراج بضمان**" رواه احمد وأصحاب السنن وصححه الترميذي.

- "تحريم الربا من شأنه تعزيز الإعمار فهو يجعل رب المال أمام خيارين رئيسيين في استثماره، إما استثمار رأس المال النقدي بنفسه وبذل العمل عليه أو المشاركة مع الغير في تحمل الغرم" ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 298).
- "الربا عملية اقتصادية منافية للأخلاق تستخدم عن قصد للإخلال باقتصاديات الشعوب الأخرى للسيطرة عليها" (عبد السميع، 2006، صفحة 20).

●**مبدأ أولويات الحاجات الإنسانية في الإسلام:** يصنفها الإمام أبو حامد الغزالي كالاتي: ( السيد طايل، 2012، صفحة 47)

- مصالح لحفظ الأركان الخمسة للحياة الفردية والإجتماعية وهي (الدين، النفس، العقل، النسل، المال).
- مصالح لا تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة للحياة، ولكن تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة.
- مصالح لا تصعب الحياة بتركها، ولكن تناولها يسهل الحياة ويحسنها أو يجملها.
- ما زاد عن ذلك فهو الإسراف والترف الذي ينهى الإسلام عنه.

●**تحريم الاحتكار: لغة:** حبس الطعام وإرادة الغلاء والاسم منه الحكرة. أما في الشرع فقد عرفه المالكية بأنه رصد الأسواق انتظارا لارتفاع الأثمان" ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 28) وتكمن الحكمة من تحريم الاحتكار في رفع الضرر والتضييق عن عامة الناس، ونشر العدل والمساواة بين الناس قال تعالى: "**كي لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ**" سورة الحشر الآية 7.

●**العدل بالحق:** "إن العدل سنة كونية قامت عليها السموات والأرض" (حميران، 2003، صفحة 187)، **قال تعالى:**" **وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي ٱلْمِيزَانِ﴿٨﴾** سورة الرحمان الآيتين 7و8. "ويقوم على إعطاء كل ذي حق حقه، وهذه الحقوق بينها القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى بالحق وبالحق نزل، ويتضمن العدل بالحق "العدل بين الناس، لاسيما العدل بين العمل الإنساني ورأس المال النقدي فيعطي العمل قيمته الحقيقية ويكفل كرامته ويعطيه كفايته ويحرم الكسب بمجرد الإنتظار ويدفع برأس المال النقدي إلى مشاركة العمل الإنساني في الغنم والغرم" ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 295).

**التكافل الاجتماعي: لغة:** "مشتق في مادة كفل، والكافل هو الضامن والعائل ومنه قوله تعالى: "**اذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ**" سورة آل عمران الآية 44. أي يعيلها ويضمن معيشتها، والكافل: يتضمن قيام الكفالة بين طرفين أو أطراف كثيرة" ( لطفي احمد، نظرية التامين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، 2006، صفحة 246). و**اصطلاحا:** اتفاق وتعاون متبادل بين أفراد الجماعة لدفع المضار التي تلحق

بهم وجلب المصالح التي تعود عليهم بالنفع. والغاية من التكافل أن يسود التعاون وروح التضامن بين أفراد المجتمع وغرس مواقف إيجابية تنبع من أصل العقيدة الإسلامية ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، ويعيش بمؤازرة الفرد، حيث يتعاون الجميع ويتضامنون لإيجاد المجتمع الأفضل ودفع الضرر عن أفراده.

**1.3.أهداف النظام المالي الإسلامي:** تتمثل أهداف النظام المالي الإسلامي فيما يلي:

- "توليد دخل كاف إسلاميا لأكبر عدد من عناصر الإنتاج جميعها. (النجار، 1968، صفحة 11)"
- المساهمة في زيادة معدل النمو الإقتصادي بالدولة عن طريق ضخ الإستثمارات قدر الإمكان في جميع القطاعات الإقتصادية (زراعة، تجارة، تشييد، خدمات).
- تحقيق مستوى عالي من التوازن بين إيجاد فرص للعمالة وبين إستقرار الأسعار لضمان دخل حقيقي (التوازن بين عرض العمل، والدخل الحقيقي لأفراد المجتمع وليس الدخل النقدي).
- تحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص موارد المجتمع، وفي تشغيل هذه الموارد.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة وبين الأجيال الحاضرة والقادمة (من خلال الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك الإسلامية، عدم الضغط على الموارد الطبيعية أو المساهمة في استغلالها بصورة لا تسمح بحق الأجيال القادمة فيها).
- تحسين الظروف البيئية وتوافر الإحساس بالأمن الإقتصادي بحيث تتحقق جودة الحياة الروحية والمادية في كافة صورها (من منطلق أن الإنسان لديه جانب مادي وجانب روحي، أي أن له جسد وروح يتطلب التوازن بينهما) ( السيد طايل، 2012، صفحة 46).

## 2. مؤسسات النظام المالي الإسلامي

تطور عدد مؤسسات التمويل الإسلامي الى أكثر من 1850 مؤسسة مالية إسلامية سنة 2022 في90 دولة حول العالم، وعليه فقد سجلت صناعة التمويل الإسلامي نموا قويا خلال الفترة الممتدة من عام2016 الى عام 2022، حيث إرتفعت من 2.409 مليار دولار أمريكي سنة 2016 الى 4.508 مليار دولار أمريكي سنة 2022، ويتوقع أن تصل الى 6.667 مليار دولار أمريكي سنة2027، أنظر الشكل رقم(1). وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكبر أسواق التمويل الإسلامي حيث استحوذت المملكة العربية السعودية على 1.017 مليار دولار أمريكي من حجم الصناعة العالمية.

**الشكل رقم(1):** نمو أصول التمويل الإسلامي عالميا خلال الفترة(2016–2022) الوحدة (مليار دولار أمريكي)

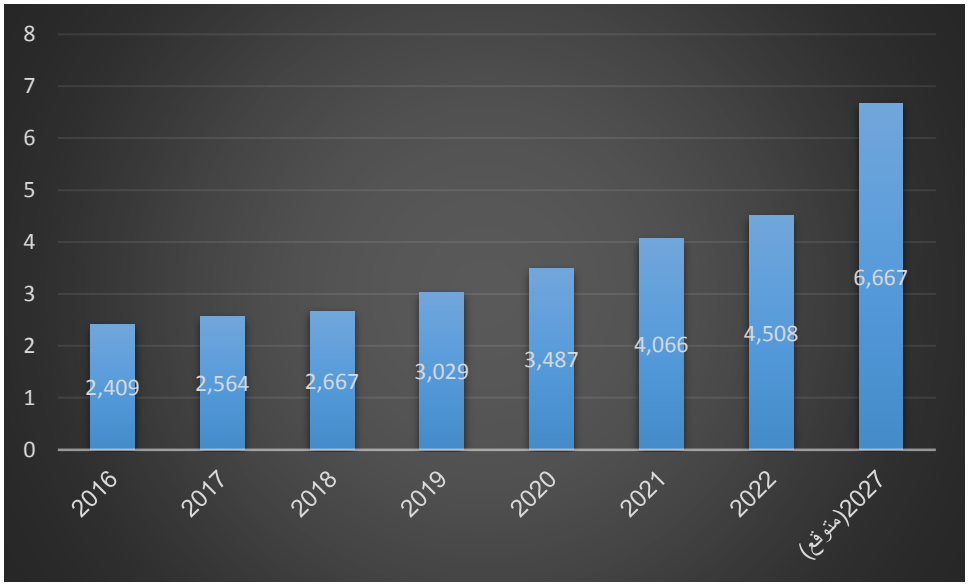


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Islamic Liquidity Management, 2023, p. 13)

**1.2: البنك المركزي الإسلامي:** تسعى البنوك المركزية الإسلامية إلى إدارة السياسة النقدية والإئتمانية على نحو يحقق كفاءة وتسيير التبادل والإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال، ويعزز الإعمار والإستقرار النقدي والإقتصادي، ويعزز العدالة، وكل ذلك في إطار الأحكام القيمة للنظام الإسلامي. كما يعمل "على التأكد من قيام البنوك الإسلامية وغيرها في البلد الإسلامي بالعمل وفق أحكام الإسلام في معاملاتها (علي عبو، 1983، صفحة 69).

**2.2 البنوك الإسلامية:** يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية نقدية شرعية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية على أساس الشريعة الإسلامية" (بحيح، 2003، صفحة 365) السمحاء بعيدا عن الربا، ولتضمن بذلك نمو الموارد المالية نموا صحيحا و كذا تحقيق أفضل عائد مالي يستغل في تحقيق الهدف الأسمى الذي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقه والمتمثل في عمارة الأرض، هذا الأمر الذي "يستلزم قيام دعائم نشاط هذه البنوك على المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإسلامي وتحقيق رخائه بحيث يكون ذلك هو الهدف الأسمى الذي تسعى من أجله وتسخر له كل الإمكانيات المتاحة لديه.

ويعتبر قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية أكبر مساهم في نمو التمويل الإسلامي حيث استحوذ على 69.3 %من إجمالي أصول الصناعة عالميا، وبقيمة 2249.2 مليار دولار أمريكي سنة 2022 (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 11). ويرجع نمو هذا القطاع إلى ارتفاع كفاءته التشغيلية نتيجة تبني التكنولوجيا المالية في تقديم خدماته المصرفية الرقمية في أعقاب كوفيد 19، بالإضافة الى إرتفاع الطلب العالمي على الخدمات المصرفية الإسلامية.

**3.2. شركات التأمين التكافلي:** نظام يقوم على التعاون بين مجموعات من الأفراد يتعهدون على وجه التقابل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عند تحقق المخاطر المشابهة، وهؤلاء المساهمون في تحمل المخاطر، ولهم من المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر. وفكرته يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الإجتماعي الأكثر ضرورة عندهم ( لطفي احمد، صفحة 239) ويوجد نوع آخر من النظم التعاونية للتأمين "وهي منتشرة بوجه خاص في التأمين الصحي الذي يقدم للمشتركين فيه وأفراد أسرهم خدمات العلاج والدواء والعمليات الجراحية والعلاج في المستشفيات. هذا فضلا عن صناديق الزمالة أو صناديق المعاش التي تنظمها بعض النقابات المهنية والهيئات وهي جميعا تتفق كل الإتفاق مع مبادئ الإسلام. (سعيد، 1985، صفحة 91)" وقدر حجم سوق التكافل العالمي ب30 مليار دولار أمريكي سنة 2022 مقارنة ب25.8 مليار دولار أمريكي سنة2021 بنسبة نمو سنوية تقدر ب16.1%، وعلى الرغم من ذلك تشكل حصته 0.9 % من السوق المالي الإسلامي العالمي (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 11). ويرجع النمو المعتبر في هذا القطاع إلى تحسن الظروف الإقتصادية في بعض الأسواق الرئيسية نتيجة ارتفاع أسعار النفط والطاقة، بالإضافة الى تبني التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات التأمين التكافلي، وكذا ارتفاع الوعي العام بأهمية التأمين نتيجة تداعيات كوفيد 19.

**4.2. الأسواق المالية الإسلامية:** ترتكز الأسواق المالية الإسلامية كجزء من التنظيم الإقتصادي الشامل على الشريعة الإسلامية، نصوصها ومقاصدها. وينعكس هذا الفارق المقصدي على أهداف ومنتجات وتعاملات الأسواق المالية الإسلامية بأحكام ومقاصد وضوابط شرعية من شأنها تحقيق العدل بالحق ومنع الضرر، وتحقيق النفع المعتبر شرعا لجميع الفرقاء وللإقتصاد كله." ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 254) كما أن خصائص المنتجات المالية (مشاركات، مضاربات، مرابحات...) تجعلها تدور في الإقتصاد الحقيقي (استخدام حقيقي للأموال فعائده مرتبط إما بجهد العمل المبذول أو بالضمان وينهى الرسول صلى الله عليه وسلم "عن أن يبيع الإنسان ما ليس عنده ( أبو الفتوح، 2014، صفحة 294)")، كما تعتمد على مؤشرات ذات طابع فني فلا يتضمن في تكوينه أوراقا مالية لشركات تتعامل في المحظورات. وسجل قطاع سوق رأس المال الإسلامي (الصكوك، الصناديق السيادية) نموا بقيمة 966.3 مليار دولار أمريكي سنة2022 بنسبة مشاركة ب 29.8% في السوق المالي الإسلامي العالمي (Islamic Financial Services Board, 2023, p. 11).

## 3. تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

بسبب ضعف ثقة المواطن الجزائري في المؤسسات المالية التقليدية، تم فتح المجال للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بهدف استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي الرسمي، بالإضافة الى العمل على توسيع قاعدة الشمول المالي.

**1.3. التشريعات والقوانين**

من بين التشريعات والقوانين المنضمة للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، نذكر ما يلي:

- **نظام18-02 المتعلق بالمالية التشاركية**

يعتبر النظام 02/18 (الصادر بتاريخ 4 نوفمبر2019) أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ويتضمن القانون قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. وبموجب هذا النظام تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية "كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل26 أوت سنة2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، وكذلك الودائع في حسابات الإستثمار.

تخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام1434 الموافق ل8 أفريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية" (النظام رقم18-02 ، 2018، صفحة 21).

لم يجد هذا النظام طريقة للتطبيق ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، "أهمها التغيرات السياسية التي حصلت في البلد وأدت إلى إجراء انتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع محموم مع وباء كورونا المستجد، رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط، أثر في بعض التوازنات الإقتصادية للبلد، ولم يمنع ذلك كله إصدار النظام 20-02 في ربيع الأول من عام 2020. ( قعلول و قندوز، 2020، صفحة 31)"

- **النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية**

بتاريخ 15 مارس 2020، صدر النظام رقم20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألغى هذا النظام 18-02 المؤرخ في

4نوفمبر 2018بموجب المادة 23 من هذا النظام." وفي مفهوم هذا النظام، تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العملية أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم. وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية، المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الإستثمار." (بنك الجزائر، 2020)، كما سمح هذا القانون للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، مع اشتراط الإستقلالية المالية والمحاسبية للشباك عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما أوجب أيضا استقلال حسابات العملاء عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء.

- **المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021** والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، ووفقا لهذا المرسوم، فإن التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون أو معنويون يدعون ب"المشاركين"، حيث يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة" وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين" وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها.

**2.3. الصيرفة الإسلامية**

في نهاية جوان 2023، بلغ عدد البنوك المعتمدة التي تعمل في الصيرفة الإسلامية في الجزائر 12 بنكا، منها ستة بنوك عمومية وستة بنوك خاصة، كما ارتفع عدد الوكالات المخصصة لهذا النشاط من 69 وكالة نهاية 2022 الى 75 وكالة في نهاية جوان2023، كما سجل عدد الشبابيك البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية ارتفاعا من 655 الى 741 شباك خلال نفس الفترة. (وكالة الانباء الجزائرية، 2023)

وقد ارتفعت ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر من 340 مليار دينار عام2020 إلى 546.7 مليار دينار عام2022 بنسبة نمو تقدر ب60.79%، وقد ساهمت البنوك الخاصة في الجزائر ممثلة ببنك البركة ومصرف السلام الجزائري ب88.2% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي في نهاية عام 2022 أي بنحو 482.2 مليار دينار. كما تضاعفت ودائع التمويل الإسلامي على مستوى البنوك العمومية في نهاية عام2022، أكثر من ثلاثة أضعاف من 20.3 مليار دينار عام 2021 الى 64.5 مليار دينار عام 2022 بنسبة مساهمة في إجمالي الودائع قدرها 11.8%، أنظر الجدول رقم (1). إلا أن حجم هذه

الودائع لا يزال ضعيفا بسبب حداثة تجربة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية العاملة في الجزائر.

**الجدول رقم(1): حجم ودائع التمويل الإسلامي خلال الفترة (2020-2022) الوحدة (مليار دينار جزائري)**

| السنوات / الودائع الإسلامية | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|
| **على مستوى البنوك العمومية** | 2.8 | 20.3 | 645 |
| **على مستوى البنوك الخاصة** | 337.3 | 421.7 | 482.2 |
| **% مساهمة البنوك العمومية** | %0.81 | 4.83 | 11.8 |
| **% مساهمة البنوك الخاصة** | %99.19 | 95.17 | 88.20 |
| **المجموع** | 340 | 442 | 546.7 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Bank of Algeria, 2023, p. 62)

ومن جهة أخرى، تتيح البنوك العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر لعملائها مجموعة من صيغ التمويل: المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة، الإستصناع، السلم. وقد عرف التمويل الإسلامي الممنوح وفق هذه الصيغ نموا ملحوظا خلال الفترة 2020-2022 من 302.3 مليار دينار سنة 2020 الى 381.7 مليار دينار سنة 2022، بنسبة نمو تقدر ب26.26%، أنظر الشكل رقم(2)، وتعود أكبر مساهمة للبنوك الخاصة بنسبة 98.7 %سنة2022 مقارنة ب1.3 % للبنوك العمومية.

**الشكل رقم(2): نمو التمويل الإسلامي خلال الفترة (2020-2022) الوحدة مليار دينار جزائري**

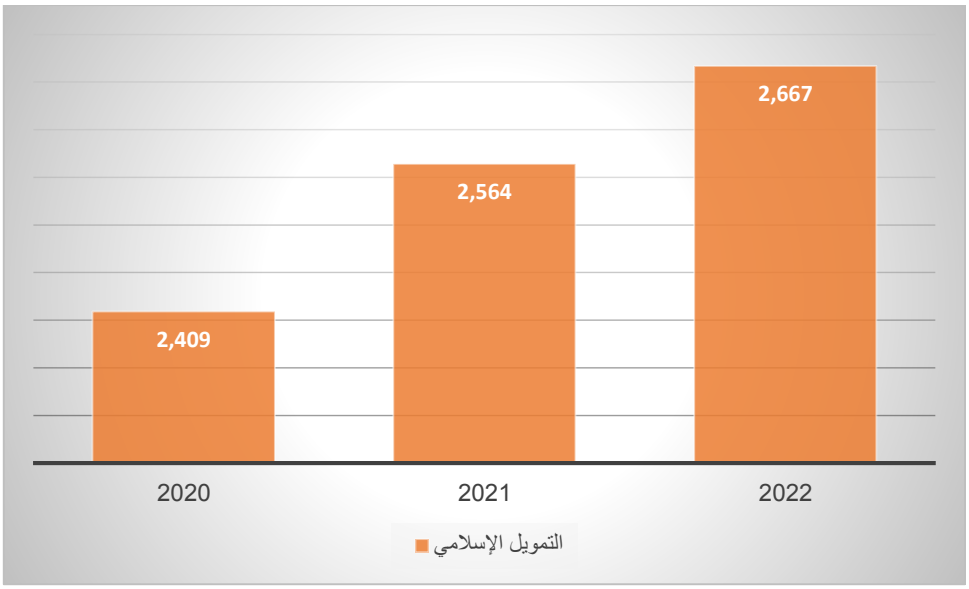


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Bank of Algeria, 2023, p. 64)

### 3.3. التأمين التكافلي

بدايات نشاط التأمين التكافلي في الجزائر تعود الى انشاء شركة سلامة للتأمين وتعتبر هذه الأخيرة اول شركة تأمين إسلامية في الجزائر. ولم يتم نشر المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التامين التكافلي الا في23 فيفري2021، وفي عام 2022 حصلت شركةGAM للتأمين على الموافقة على انشاء نافذة تكافل العامة، كما تم إنشاء شركتين جديدتين للتكافل: الجزائر تكافل، والجزائر المتحدة للتأمين التكافلي (Atlas Magazine, L'assurance takaful, 2024, p. 19).

إرتفع رقم أعمال شركات التأمين التكافلي من 48471مليار دينار جزائري سنة 2022 إلى 214821 مليار دينار جزائري سنة2023، انظر الجدول رقم(2)، حيث ساهم التأمين التكافلي بنسبة0.13% في سوق التأمين الإجمالي عام2023، وهي نسبة ضئيلة جدا مما يتطلب العمل على توعية الأفراد بضرورة التأمين التكافلي، وكذا تكوين الإطارات الخبيرة والمؤهلة من أجل توسعة نشاط التأمين التكافلي.

**الجدول رقم 2: تطور رقم أعمال شركات التأمين التكافلي بين عامي 2022 و2023 الوحدة (مليار دينار جزائري)**

| فروع التأمين التكافلي | رقم الأعمال 2022 | رقم الأعمال 2023 | % المساهمة |
|---|---|---|---|
| **التكافل العام** | 48471 | 129642 | 0.08 |
| **التكافل العائلي** | - | 85179 | 0.05 |
| **المجموع** | 48471 | 214821 | 0.13 |

**المصدر**:(Atlas magazine, 2024)

**4.3. الأسواق المالية:** يعتبر سوق المال في الجزائر من أضعف أسواق المال العربية بسبب محدودية عدد الشركات المدرجة وقلة التداولات. وبالنسبة للصكوك فانه لم يصدر شيء يتعلق بالصكوك، وربما مع توسع العمل على مستوى البنوك بالمعاملات المالية الاسلامية ستنشأ دوافع قوية لاص دار قوانين تتعلق بالصكوك. ويخضع سوق إصدار وتداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات) الجزائري لقانون بورصة القيم المنقولة (مرسوم تشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993، معدل ومتمم بأمر رقم96-10 مؤرخ في 10 يناير 1996، وقانون رقم03-04 مؤرخ في 17 فيفري 2003)، ويشرف عليه لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وقد يتطلب إدراج الصكوك في البورصة تعديل في التشريعات المذكورة أعلاه حتى يتم الاعتراف بالصكوك على أنها قيم منقولة، ويمكن طرحها وتداولها في البورصة. ( احمد قندوز و قعلول، 2020، صفحة 41)"

**5.3.توقعات نمو نظام التمويل الإسلامي في الجزائر:** في حال الشروع الجاد في إدماج مؤسسات النظام المالي الإسلامي في الجزائر، وتبني كل الإجراءات والسياسات المنظمة لسير هذه المؤسسات يتوقع أن

يبلغ إجمالي حجم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر 130 مليار دولار سنة 2030 و215 مليار دولار أمريكي سنة 2040 من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية العالمية المقدرة على التوالي 8940 مليار دولار أمريكي و19000مليار دولار أمريكي على التوالي خلال السنتين 2030 و2040، انظر الجدول رقم(3).

**الجدول رقم(3):** الأصول القطاعية المتوقعة والمقدرة لمؤسسات النظام المالي الإسلامي في الجزائر الوحدة (مليار دولار)

| الفروع | الأصول القطاعية المقدرة والمتوقعة | | |
|---|---|---|---|
| الوحدة مليار دولار | 2024 | 2030 | 2040 |
| الصكوك الاسلامية | 15 | 40 | 60 |
| صناديق الإستثمار الإسلامية | 10 | 20 | 40 |
| البنوك الإسلامية | 25 | 30 | 50 |
| التأمين التكافلي | 2 | 4 | 8 |
| الزكاة | 8 | 12 | 20 |
| الأوقاف | 12 | 15 | 25 |
| مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر | 30 | 9 | 12 |
| مجموع أصول المالية الإسلامية الاقتصاد الجزائري | 65 | 130 | 215 |
| حجم الصناعة المالية الاسلامية | 6200 | 8940 | 19000 |

**المصدر**: ( صالحي، 2020، صفحة 26)

**الخاتمة**

النظام المالي الإسلامي نظام رباني فريد من نوعه يعتمد في أسسه ومناهجه على القران الكريم وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ومن أسسه تحريم التعامل بالربا وتحريم استثمار الأموال فيما حرمه الله تعالى، فهو يهدف إلى الكسب الحلال وتنمية المال وفق منظور الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– النظام المالي الإسلامي نظام قائم على أسس الشريعة الإسلامية مبدأه المشاركة في الأرباح والخسائر وتحريم التعامل بالفائدة الربوية؛

– من أهم مكونات النظام المالي الإسلامي نجد البنوك الإسلامية التي تستحوذ على أكبر حصة سواء من حيث حجم أصولها، أو إستثماراتها؛

– تتميز الجزائر بكل المؤشرات والمقومات لتبني النظام المالي الإسلامي، ويعزى السبب إلى النجاح النسبي الذي حققته البنوك الإسلامية الخاصة العاملة فيها التي عملت على نشر ثقافة التمويل الإسلامي وسط أفراد المجتمع؛

– تساهم مؤسسات النظام المالي الإسلامي في تسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من السكان المحرومين في المجتمع؛

– تساهم مؤسسات النظام المالي الاسلامي في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال السعي إلى بناء وتطوير المجتمعات وإتاحة الخدمات المالية الى جميع افراد المجتمع؛

**التوصيات المقترحة**

– على مؤسسات النظام المالي الإسلامي العمل على نشر ثقافة المعرفة المالية الإسلامية وسط العملاء، وتقديم خدمات تتكيف مع طبيعة الفئة المستهدفة من العملاء المستقبليين؛

– على الجزائر العمل على تشجيع تبني النظام المالي الإسلامي ودعم المؤسسات المالية الإسلامية القائمة من خلال إصدار تشريعات تضمن المنافسة العادلة مع نظيراتها التقليدية؛

– على الجزائر العمل على تشجيع البحث العملي في مجال المالية الإسلامية وفتح دورات تكوينية في هذا التخصص لتخريج كادر بشري مؤهل كفيل بتطير الصناعة المالية الإسلامية؛

– على الجزائر العمل على تطوير البنية التحتية وشبكة الانترنت خاصة في ظل تبني البنوك الإسلامية وشركات التامين العاملة فيها للتكنولوجيا المالية عند تقديم خدماتها؛

## 6. المراجع

### المؤلفات


- يوسف القرضاوي. (2005). فقه الزكاة. لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- عبد الكريم احمد قندوز، و سفيان حمد قعلول. (2020). الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- عبد المغني سعيد. (1985). النظام الاقتصادي الاجتماعي الإسلامي وأنقاض الاقتصاد العالمي. مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- عوف محمود الكفراوي. (2006). النظام المالي الإسلامي. (3، المحرر) الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع.
- محمد الطاهر العامري، وياسين قطوفي. (2020). التأمين التكافلي في الجزائر أفاق وتحديات" تجربة شركة سلامة للتأمينات". مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة.
- محمد الطيب النجار. (1968). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة البنوك الإسلامية .
- محمود احمد مخلص. (2008). وجوه كسب المال وإنفاقه في ضوء القرآن الكريم. الاسكندرية: دار الجامعية الجديدة.
- ابن منظور ابن منظور. (2003). لسان العرب (المجلد 8). القاهرة: دار العرب الحديث.
- أبو العلا يسرى محمود. (2007). المعاملات الاقتصادية للأسواق في النظام الإسلامي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. طه العجلوني. (2010). النظام المالي الإسلامي المعاصر.
- عبد الفتاح بحيح. (2003). الشامل لتقنيات أعمال البنوك. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- مصطفى كمال السيد طايل. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- منذر قحط، وصادق حسن. (1992). منذر قحط وصادق حسن، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق. لبنان: دار المصرفية اللبنانية.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح. (2014). أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية. الاردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- احمد محمد لطفي احمد. (2006). نظرية التامين المشكلات العملية والحلول الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- احمد محمد لطفي احمد. (بلا تاريخ). نظرية التامين المشكلات العملية والحلول المقترحة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- أسامة السيد عبد السميع. (2006). موقف الشريعة الإسلامية من القروض والودائع لدى البنوك. الاسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع.
- رشيد حميران. (2003). مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.
- شوقي بورقبة. (2019). التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. الاردن: عالم الكتاب الحديث.

**المقالات**

- سفيان حمد قعلول، وأحمد عبد الكريم قندوز. (2020). الصناعة المالية الاسلامية بدول المغرب العربي الواقع والتحديات (المجلد 1). الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- صالح صالحي. (2020). تطوير صناعة التأمين التكافلي في الجزائر في إطار نظرية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني والاستثمار المشترك للأرباح التأمينية. مجلة دراسات في المالية الاسلامية والتنمية.
- يحيى علي عبو. (1983). المصرف الإسلامي ومجالاته وأثاره. مجلة البنوك الاسلامية، 33.

**التقارير**

- النظام رقم18-02. 2018). بنك الجزائر، المادة2 من النظام رقم18-02 المؤرخ في 4نوفمبر سنة2018المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية (المجلد 73). الجزائر: الجريدة الرسمية.

**مواقع الانترنيت**

- بنك الجزائر. (2020). المادتين رقم 2 و4 من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. تاريخ الاسترداد 16 10, 2021، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pd

**المراجع باللغة الأجنبية**

- Atlas magazine. (2024, 4 4). Marché algérien de l'assurance en 2023 : Chiffre d'affaires par branche. Consulté le 6 28, 2024, sur https://www.atlas-mag.net/article/marche-algerien-de-l-assurance-en-2019-chiffre-d-affaires-par-branche
- Atlas Magazine. (2024, 6). L'assurance takaful. Consulté le 6 28, 2024, sur https://www.atlas-mag.net/sites/default/files/AtlasMagazine_2024-06_fr.pdf
- Bank of Algeria. (2023). Rapport Annual 2022. Algeria. Islamic Financial Services Board. (2023).
- Islamic Financial Services Stability Report2023. Malaysia.
- Islamic Liquidity Management. (2023). Global Islamic Liquidity Management Report 2023.